قنوات التنافس بين التيارات السياسية في إيران الانتخابات البرلمانية ... نموذجاً

الباحث: د. ساعود جمال ساعود*

الملخَّص:

يستند البحث إلى فرضية مفادها أنّ الانتخابات البرلمانية في إيران تعتبر من القنوات الدستورية المتّسمة بالفاعلية؛ التي تتنافس عبرها التيارات السياسية للوصول إلى مجلس الشورى، يهدف إلى التعرّف على الأطراف المتنافسة على الساحة السياسية الإيرانية والتي تدور عمليات التنافس السياسي بينها، وتقييم فاعلية الدور السياسي للبرلمان الإيراني استناداً إلى ممارساته لمهامه الدستورية، والقيام بتحليل لبعض النماذج من الانتخابات البرلمانية في إيران لتبين مصداقية وجود تنافس سياسي فعال من عدمه، وإجراء مراجعة تقييمية لعملية التنافس السياسي برلمانياً في إيران.

ولقد تم استخدام المنهج التاريخي بهدف الرجوع إلى أهم المحطات التاريخية للبرلمان الإيراني لتبيّن فاعلية دوره في الحياة السياسية في إيران، كما استخدم المنهج التحليلي لدراسة بعض النماذج من الانتخابات البرلمانية.

ولقد توصل الباحث بعد الدراسة والتمحيص إلى عدّة نتائج أبرزها أنّ الانتخابات البرلمانية من أبرز القنوات الفاعلة التي تتنافس عبرها التيارات السياسية للوصول إلى مجلس الشورى الإسلامي، وتوضّح أيضاً من المشاركة السياسية الشعبية الفعلية في إدارة شؤون الدولة الإيرانية، وأن التنافس السياسي أمر حقيقي وواقعي ومضمون بموجب الدستور والقانون الإيراني، وأن اختلاف رؤية التيارين حول تطوير الدولة لا تؤثّر على صنع السياسات العامة الإيرانية بموجب الضوابط الناظمة لعملية صنعها، ما يعطي قوة تنوع فكري وسياسي تخدم عملية تطوير الدولة الإيرانية.

الكلمات المفتاحية: التنافس السياسي ، الإنتخابات البرلمانية ، التيارات، الدستور ، السياسات العامة.

* دكتوراه في قسم الدراسات السياسية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق .

Channels of competition between political factions in Iran Parliamentary elections...a model

Saoud Jamal Saoud*

Abstract:
This research is based on the hypothesis that the parliamentary elections in Iran are considered one of the effective constitutional channels through which political currents compete to reach the Majlis (parliament). It aims to identify the competing parties on the Iranian political scene and the dynamics of political competition between them. The research also evaluates the effectiveness of the Iranian parliament's political role based on its practices of its constitutional tasks. It analyzes some models of parliamentary elections in Iran to demonstrate the credibility of the existence of effective political competition. Finally, the research conducts an evaluative review of the process of political competition in the Iranian parliament.

The historical method was used to review the most important historical stages of the Iranian parliament to demonstrate the effectiveness of its role in Iranian political life. The analytical method was also used to study some models of parliamentary elections.

The researcher concluded after the study and scrutiny that the parliamentary elections are one of the most prominent effective channels through which political currents compete to reach the Islamic Consultative Assembly. The research also clarifies the actual popular political participation in the management of the Iranian state's affairs. It shows that political competition is a real and factual matter guaranteed by the Iranian constitution and law. The difference in the visions of the two currents regarding state development does not affect the making of Iranian public policies according to the regulations governing the process of their making. This gives strength to the diversity of thought and politics that serve the process of developing the Iranian state.

Keywords: political competition, parliamentary elections, currents, constitution, public policies.

* PhD in the Department of Political Studies - Faculty of Political Science - University of Damascus.

المقدمة:

تعرّف مجالات التنافس في إيران بكونها مجموعة القنوات المنصوص عليها دستورياً بكونها البوابة القانونية للوصول إلى مراكز صنع القرار عبر ممثليها من المرشحين المعتنقين لمبادئها ورؤاها الفكرية والسياسية إزاء المسائل العامة، حيث يكمن الهدف النهائي من دخول التيارات السياسية إلى قنوات التنافس إما في الوصول إلى السلطة أو المساهمة في إدارة شؤون الدولة أو العمل على تطبيق البرامج الانتخابية العاكسة لمواقف التيار من القضايا العامة سياسية واقتصادية وثقافية ...إلخ.

يمكن تقديم الانتخابات باعتبارها الصورة الأبرز للقنوات التنافسية في النموذج الإيراني، حيث نصّت المادّة السادسة من الدستور الإيراني لعام 1979م والمعدّل عام 1989م، على أن تدار شؤون البلاد في جمهورية إيران الإسلامية بالاعتماد على رأي الأمة الذي يتجسّد في الانتخابات بما فيها انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، ولقد بيّنت هذه المادة محورية الانتخابات في العملية السياسية الإيرانية، وكطريقة ضامنة لدور الشعب في إدارة شؤون الدولة عبر مرشحيه، وأبرزت الانتخابات كآلية قانونية تُعنى بالضبط والتنظيم، وبما أنّ الانتخابات بالأصل هي وسيلة لإسناد السلطة، فإن هذه النقطة على وجه الخصوص تعتبر أحد أهم المؤشرات الدالة على الحالة السياسية في إيران، عوضاً عن كون الانتخابات معياراً للتحقق من سلامة الوضع السياسي فيها، ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث لدراسة الانتخابات البرلمانية بوصفها قناة تنافس هامة بين التيارين المحافظ والإصلاحي بغرض التأكد من وجود التنافس كحالة سياسية في إيران ومن ثم تقسسم مدى فاعلية الانتخابات كقناة فاعلة للتنافس بين التيارات السياسية.

ثانياً: مشكلة البحث وأهميته:

تعتبر الانتخابات عموماً أحد القنوات القانونية المقررة دستورياً للتنافس بين التيارات السياسية على شتى المستويات سواء رئاسية أو برلمانية بهدف الوصول إلى مراكز صنع القرار، ومن ثم المشاركة في إدارة شؤون الدولة الإيرانية حسب كل مؤسسة وما يخوّلها الدستور الإيراني من صلاحيات ووظائف، وبما أن الانتخابات البرلمانية هي القناة الرئيسية للوصول إلى مجلس الشورى الإيراني؛ الهيئة الهامة في صنع السياسات العامة

الإيرانية؛ الأمر الذي يثير تساؤلات حول فعالية هذا الانتخابات بوصفها قناة للتنافس السياسي بين المحافظين والإصلاحيين ، وعلى هذا الأساس جاء هذا البحث كمحاولة لإيجاد جواب على السؤال الرئيسي الآتي:

ما مدى فاعلية الانتخابات البرلمانية بوصفها إحدى قنوات التنافس بين التيارات السياسية في إيران؟

ثالثاً: أهمية البحث:

بعض البحوث تغلب أهميته العملية على العلمية والعكس صحيح، كما في حالة هذا البحث الذي يستمد جدواه العلمية من كونه إثبات بالحدث والرقم على مصداقية وجود تنافس سياسي في إيران ومؤشر على الحالة السياسية فيها، وجزء من "البحث العلمي المضاد" التي تستخدم لخدمة أغراض الأجندة السياسية والإعلامية مع أو ضد، لأن الكثير من الجهات والدول المتصارعة مع إيران تنشر بحوثها الخاصّة مضمّنة إياها أرقاماً وأحداثاً تتعلق بالانتخابات سواء برلمانية أو رئاسية وفق رؤيتها الخاصة.

ثالثاً: أهداف البحث وأسئلته:

يهدف البحث إلى ما يلي:

1. الوقوف على أهم الأطراف المتنافسة على الساحة السياسية الإيرانية.
2. معرفة أبرز نقاط الإختلاف والإتفاق بين المحافظين والإصلاحين التي تشكل أبرز محاور التنافس بنهما.
3. التعرّف على الألية القانونية للانتخابات البرلمانية في الدستور الإيراني.
4. الحكم على مصداقية التنافس السياسي في إيران عبر الكشف عن نتائج تحليل نماذج من الانتخابات البرلمانية السابقة.
5. تقييم فاعلية الانتخابات البرلمانية كقناة للتنافس السياسي بين المحافظين والإصلاحيين استناداً إلى جملة من المعايير السياسية المتعلقة بها.

تساؤلات البحث:

يطرح البحث مجموعة من التساؤلات نذكر منها:

1. ما هي أهم أطراف التنافس على الساحة السياسية الإيرانية؟
2. ما هي أبرز محاور التي يتنافس التيارين المحافظ والإصلاحي حولها؟
3. ما هي الألية القانونية لإجراء الانتخابات البرلمانية في إيران؟
4. ماذا تظهر نتائج تحليل نماذج من الانتخابات البرلمانية في إيران فيما يتعلق بمصداقية التنافس السياسي من عدمه؟
5. ما هي أهم المعايير التي يمكن على أساسها تقييم فاعلية الانتخابات البرلمانية كقناة للتنافس السياسي بين المحافظين والإصلاحيين؟

رابعاً: فرضيات البحث وحدوده:

ينطلق هذا البحث من فرضيه رئيسية مفادها: إنّ الانتخابات البرلمانية في إيران تعتبر من القنوات الدستورية الفاعلة التي تتنافس عبرها التيارات السياسية للوصول إلى مجلس الشورى والذي بدوره يقوم بأدوار متعدّدة في عملية صنع القرار السياسي بموجب الدستور الإيراني المعدّل عام 1989م.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: إن هذ البحث بطبيعته يركّز على تقييم فاعلية الانتخابات البرلمانية كقناة تنافسية بين التيارات السياسية؛ الأمر الذي يمكّن الباحث من اختيار نماذج محدّدة (نموذجي عام 2000م و2016م)، وعدم التقيّد بفترات زمنية متتالية، نظراً لأن ذلك لا يعيق إمكانية تطبيق معايير تقييم الفاعلية عليها.

الحدود المكانية: جمهورية إيران الإسلامية.

خامساً: مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:

التنافس السياسي: عملية التنافس بين التيارات السياسية في سبيل التأثير على صنع القرار للتصرف عبر استخدم مجموعة متنوعة من الأساليب والأدوات، التي تعمل على تحقيق أهدافهم والدفاع عن مواقفهم علنًا، والسعي نحو تثقيف المؤيدين والمعارضين لها، وحشد الحلفاء لدعم قضاياهم.

صنع القرار: هو مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في صنع القرار لتفضيل بديل معين من بين الخيارات المتاحة والتوفيق بين اختلافات الرأي ضمن مجموعة اتخاذ القرار.

المحافظين عموماً: هم الذين يميلون إلى المحافظة على الأوضاع كما هي، ويعترضون على التغييرات العنيفة الفجائية، ومحافظتهم متعدّدة المجالات والأبعاد، فهناك محافظين بالنسبة للتراث والهوية الوطنية، وهناك محافظين دينيين ومحافظين اقتصاديين.

الاصلاحيين: تيار فكري – سياسي متأثر بالفلسفة الغربية، ومن جملة مبادئه: التعددية السياسية، والحريات العامة، وتفعيل المجتمع المدني، والانفتاح على العالم الآخر بما في ذلك الدول التي تتخذ موقفاً معادياً منهم.

سادساً: الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: تأليف سعيد برزين وترجمة علاء الرضائي، التيارات السياسية في إيران 1981-1997م، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية.

يتناول الكتاب دراسة التيارات السياسية في إيران خلال الفترة الممتدة بين عامي (1981 – 1997)، وهي الفترة التي شهدت تحوّلات سياسية واجتماعية واقتصادية مهمة في إيران، ويقسم الكتاب التيارات السياسية في إيران إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي:

أولاً: التيارات الإسلامية :وهي التيارات التي تستند إلى الفكر الإسلامي، وتتمثل في حزب الجمهوري الإسلامي، و"منظمة مجاهدي خلق الإرهابية"، ومنظمة التحرير الوطني الإيرانية.

ثانياً: التيارات العلمانية : وهي التيارات التي تستند إلى الفكر العلماني وتتمثل في حزب توده ومنظمة فدائيي الشعب وجبهة ملي إيران.

ثالثاً: التيارات الليبرالية :وهي التيارات التي تستند إلى الفكر الليبرالي، وتتمثل في جبهة آزادي.

يتناول الكتاب دراسة كل تيار من هذه التيارات على حدة، من حيث فكره السياسي، وأهدافه، ووسائله، وعلاقاته مع التيارات الأخرى، وكما يتناول دراسة العلاقة بين هذه التيارات وبين الدولة الإيرانية. ولقد خلص الكتاب إلى أن التيارات السياسية في إيران

كانت منقسمة خلال الفترة الممتدة من عام 1981 إلى عام 1997، وأن هذه الانقسامات كانت أحد أسباب عدم الاستقرار السياسي في إيران، كما خلص إلى أن "النظام السياسي" الإيراني كان يسعى إلى ضبط هذه التيارات ومنع انتشارها، وعلى العموم تميّز الكتاب بأسلوبه المنهجي، وتحليله الموضوعي، واستخدامه للمصادر المتنوعة، وتميز بكونه من الدراسات القليلة التي تناولت دراسة التيارات السياسية في إيران خلال هذه الفترة المهمة من تاريخها.

ثانياً: فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران.. إشكاليات الاستقطاب الاجتماعي وتحولات الخطاب، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2012م.

تناولت الباحثة في الفصل الأول العقد الأول من عمر الثورة الإيرانية، والصراعات والمواجهات بين التيارات السياسية، والأهم كيفية نشأة اليمين واليسار في إيران الإسلامية، وفي الفصل الثاني تقدم الباحثة صورة كلية تفصيلية للتيار الأصولي الإيراني: النشأة، والمبادئ، والمواقف والاتجاهات، كما قدّمت الباحثة عرضاً لأهم الأحزاب والجمعيات التابعة لهذا التيار، أما الفصل الثالث فتقدم الباحثة شرحاً حول التيار الإصلاحي: النشأة وكيفية الانتقال من اليسار التقليدي إلى الحداثي، ثم التيار الإصلاحي وجبهة الثاني من خرداد (جبهة 23 يونيو/ حزيران) وترصد مواقفه على اختلاف مراحله التاريخية والتحولات التي طرأت عليها تجاه عدة قضايا.

وعلى العموم يُعد كتاب "التيارات السياسية في إيران" من المحاولات المعرفية لوضع القارئ العربي في صورة التجمعات السياسية الإيرانية ما بعد الثورة الإسلامية عام 1979م، ويختلف الباحث معها من حيث عدم اكتفائه بتناول التيارين الأصولي أو المحافظ والإصلاحي بالدراسة بل يذهب لدراسة التنافس السياسي بينهما على المستوى البرلماني، ومحاولات البحث في مدى مصداقية وفاعلية انتخابات مجلس الشورى كأحد القنوات السياسية لتنافس التيارين الأقوى والأكثر نفوذاً على الساحة السياسية الإيرانية.

تمتاز الدراسة الحالية بكونها تبحث بأثر التنافس بين التيارين الإصلاحي والمحافظ، ومسارات التنافس، وانعكاسه على واقع الحياة السياسية داخلياً خارجياً، وأثره على مستقبل إيران السياسي، حيث تشكّل هذه المعلومات بنهاية المطاف مؤشرات فعلية معطيات للحكم

على واقع الديمقراطية في إيران، وسوف يحاول الباحث أن يبدأ من حيث ما انتهت إليه هذه الدراسات من نتائج في إطار التراكم المعرفي للعلم.

سابعاً: منهجية البحث وإجراءاته:

أولاً: المنهج التاريخي: يشير المنهج التاريخي إلى دراسة المعلومات والحقائق التي تضمنتها السجلّات والوثائق كما يهتم بدراسة الأحداث والظواهر الحاضرة والرجوع إلى ماضيها، وضمن هذا السياق تم استخدم المنهج التاريخي لدراسة بعض النماذج من الانتخابات البرلمانية دون الالتزام بسياق زمني متتابع، والرجوع إلى أهم المحطات التاريخية للبرلمان الإيراني، لتبيّن فاعلية دوره في الحياة السياسية في إيران من عدمه، وصولاً إلى الاستعانة ببعض الحوادث التاريخية في سياق المراجعة النقدية لعملية التنافس بين التيارات السياسية في إيران.

ثانياً: المنهج الوصفي التحليلي:

يعتبر هذا المنهج طريقة من أهم طرق التحليل والتفسير بأسلوب علمي من أجل الوصول إلى تفاسير معيّنة لمشكلة اجتماعية ما، ولقد تم استخدام هذا المنهج لوصف للوصول إلى نتائج حقيقية أو قريبة من الواقع حول تقييم فاعلية الانتخابات البرلمانية كقناة سياسية فاعلة للتنافس بين التيارات السياسية، وفي سبيل الوصول لهذه النتائج تم – من باب الضرورة البحثية– شرح آلية إجراء الانتخابات حسبما وضحها الدستور الإيراني، وتبيين أهم الأطراف السياسية في الداخل الإيراني.

إجراءات البحث:

أولاً: أطراف التنافس السياسي في إيران: النشأة والمواقف.

ثانياً: محاور التنافس بين التيارين المحافظ والإصلاحي.

ثالثاً: الألية القانونية للانتخابات البرلمانية في الدستور الإيراني.

رابعاً: اختبار مصداقية التنافس بين التيارات السياسية في إيران.

خامساً: تقييم فاعلية التنافس السياسي على المستوى البرلماني.

أولاً: أطراف التنافس السياسي في إيران: النشأة والمواقف.

تعرّف الأطراف المتنافسة بكونها مجمل الفواعل السياسية المتفرّعة إلى تيارات وجمعيات وأحزاب ونوادي فكرية سياسية، تمتاز بامتهانها للنشاط السياسي وامتلاكها برامج سياسية تعكس تصوّرها لكيفية إدارة شؤون الدولة بالمجالات كافّة، وتسعى عبر نشاطها السياسي المتمثّل بالدخول في القنوات الدستورية المخصّصة للتنافس فيما بينها للوصول إلى قيادة مؤسسات الدولة بالطريقة والحدود التي تسمح بها المنظومة القانونية والدستورية في الجمهورية الإسلامية، وهذا ما ينطبق على الحالة في إيران وإن اختلف الأمر قليلاً، حيث تنطوي التنظيمات السياسية ضمن تيارات كبرى جامعة لها كما هو الحال بين التيارين المحافظ والإصلاحي؛ اللذان يحظيان بقاعدة شعبية واسعة في الداخل الإيراني ، وتبعاً لما سلف سيقوم الباحث بداية بالتعريف بكلا التيارين المحافظ والإصلاحي، نظراً لارتكاز عملية التنافس السياسي بينهما على الساحة السياسية الإيرانية.

أولاً: التيار المحافظ: النشأة والمواقف.

درج استخدام اليمين واليسار كمصطلحين سياسيين وفكريين في الأدبيات السياسية الإيرانية قائماً في إيران لأكثر من عقد ونصف من الزمن للإشارة إلى التيارين الرئيسين على الساحة السياسية الإيرانية، إلا أنّه وبعد فوز محمد خاتمي في الانتخابات الرئاسية عام 1997م، ظهر ما سمّي بـ "تيار الثاني من خرداد"، وبرز معه مصطلح "الإصلاحيين" الذي استخدمه جناح اليسار لتوصيف نفسه، في حين استخدم جناح اليمين مصطلح "الأصوليين" للتعريف عن نفسه. لذا كان النمط الفكر– سياسي السائد داخل التيار اليميني في الفترة السابقة على عام 1997م؛ عام التحوّل في الخطاب اليميني، وهو الفكر الذي كانت تعتنقه وتجسّده عملياً العديد من الجماعات ذات الطابع السياسي والفكري وفي مقدمتها جماعة علماء الدين المجاهدين وتنظيمات أخرى حليفة له ممثّلة

بجمعية الائتلاف الإسلامي والرابطة الإسلامية للمهندسين والرابطة الإسلامية للأطباء والرابطة الإسلامية للأكاديميين، وجماعة وعّاظ طهران والاتحاد الإسلامي للطلبة الجامعيين والاتحاد الإسلامي للمثقفين(1)، فهذه الجماعات بمجملها كانت تعتنق فكر اليمين التقليدي الذي عكس مضمونه شتى المواقف السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية من القضايا العامة في المجتمع.

وبالتحليل يمكن ملاحظة أنّ النمط الفكري لتيار اليمين لم يحافظ على طابع ثباته، بل خضع لعدّة تغيّرات شملت الموقف من القضايا المذكورة في الجدول الأتي (ولاية الفقيه، الغرب، الاقتصاد)، حتى وصل إلى شاكلته الراهنة التي يعتنقها التيار الأصولي (المحافظ) بتشكيلاته كافة، والتي بموجبها يحدد ومواقفه تجاه أهم القضايا العامّة التي تشغل الساحة السياسية الإيرانية، ورؤيته أيضاً لتطوير الدولة الإيرانية عموماً، كما تبرز مواقف التيار بموجبها المعيار الذي تضع أغلب المنظمات والجمعيات والأحزاب المنتمية له برامجها الانتخابية على أساسه، ولا بد للباحث هنا من ذكر أمثلة على هذه الجمعيات السياسية مثل منظّمة جماعة علماء الدين المجاهدين، مجمّع مدرسي حوزة قم العلمية وحزب الله وجمعية زينب والجمعية الإسلامية للمهندسين، وغيرها من الجهات التابعة لهذا التيار والتي اعتادت الدخول إلى ميدان التنافس السياسي تحت اسمه وشعاراته، وفي سياق الإثبات للفكرة السابقة لا بد من إجمال أهم المواقف المذكورة آنفاً في الجدول الآتي(2) :

المواقف السياسية للتيار الأصولي من القضايا العامة	
الموقف من ولاية الفقيه	تدعم الولاية المطلقة للفقيه، وإضافة كلمة "مطلقة" إلى صلاحياته في الدستور الإيراني المعدّل عام 1989م، ويقبل أن تكون دائرة القيادة وصلاحياتها واسعتين، وتعتبر مصادرة القائد عملاً غير صائب.
الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية	بحسب تصريح قائد الثورة، فإنّ المفاوضات مع أمريكا تفضي إلى طريق مغلق.
الموقف من الحكومة	الاستمرار في التشديد على حد أقل لتدخل الحكومة، و"إسناد الأمور إلى غير الحكوميين".
الموقف من الاقتصاد	"داعم لاقتصاد السوق وتقييد دور الدولة".
الموقف من التحزّب	التحزّب إذا لم يكن للسلطة فهو ضرورة.
الموقف من المشاركة السياسية	يجري اليوم التشديد على استيفاء حقوق المواطنة بصورة واضحة.
الموقف من إدارة السلطة	تأكيد تداول السلطة والنخب وتوسيع دائرة ذلك.
الموقف من رجال الدين	الاعتقاد بمشاركة رجال الدين في إدارة أمور البلد.
الموقف من الثقافة	الثقافة مهمّة على أن تكون مبنى الأمور ومنبعها حسب تعبير أنصار هذا التيار.
الموقف من التنمية	التنمية الاقتصادية تتقدم على التنمية السياسية والثقافية.
الموقف من إدارة الدولة	يقر كثير من الأصوليين اليوم بأنّ بقاء إدارة الدولة في يد جناح واحد هو أمرٌ غير عقلاني.

وبتحليل ما ورد في مضمون الجدول، فإن المواقف المذكورة من القضايا الأشد حضوراً على الساحة السياسية الإيرانية في الفترة الموازية لقيام الثورة الإسلامية وما بعدها ، تظهر مدى القرب الفكري بين أفكار هذا التيار وأفكار الثورة الإسلامية الإيرانية لعدة أسباب أبرزها أنها شكّلت المادة الفكرية والإيديولوجية التي استند إليها هذا التيار في صياغة مواقفة السياسية المنبثقة من خلفية فكرية أيديولوجية يلعب بها المكون الديني دوراً بارزها، هذا الفكر الذي تم توظيفه لأغراض فكرية وسياسية بحته تخدم الحشد الشعبي و"الروح الثورية" التي استند إليها منذ فترة ما قبل الثورة في لم الصفوف والحصول على أصوات مؤيدة لفكر الخميني ومن قام بالثورة عام 1979م، تلك الفترة التي كانت بحاجة إلى توحيد الصف الداخلي ضد الشاه محمد البهلوي وداعميه من الدول الكبرى ، تلك الفترة الذي لعب فيه التيار الديني دوراً محوريا بإجماع الباحثين والمراقبين.

كما أن غالبية المواقف التي أتخذها هذا التيار اليميني أو الأصولي جاءت مكملة للخط الفكري والسياسي للتيار الذي تصدر الساحة السياسية أثناء قيام الثورة الإسلامية ، والسبب في هذا يُعزى لكون قيادات هذا التيار من الجيل الأول الذي قام بالثورة الإسلامية عام 1979م، علاوة على كونهم من المنظّرين الفكريين والسياسيين لها ومن أمثلتهم (مرتضى مطهري ومحمد بهشتي، محمد جواد باهنر، ومحمد مفتح) ، والذين توالوا على تسلّم المناصب المحورية بعد نجاح الثورة الإسلامية، ويكفي لدلالة أهمية هذا العامل؛ الإشارة أن قائد الثورة الإسلامية علي الخميني، والمرشد الحالي للثورة الإسلامية علي خامنئي، ينتميان لهذا التيار تحديداً في الفترة التي كان يُعرف فيها باسم اليمين التقليدي، ولكن فيما بعد وبحكم المناصب القيادية التي تقلدوها فقد اقتضت تعاملهم وفق ما يسميه الباحث بنظرية" ما فوق الحزبية" التي تقتضي عدم انحياز المرشد وقادة الثورة إلى التيار الذي ينتمون له بالشكل الذي يظهرهم بمنظر الميّال لهم على حساب القيام بالموازنة بين جميع لتيارات المشاركة في العملية السياسية بما فيهم المنافسين لهم أي التيار الإصلاحي الذي سيتم التحدث عن نشأته ومواقفه السياسية لاحقاً.

المطلب الثاني: التيار الإصلاحي: النشأة والمواقف.

شكّلت المشاركةُ الشعبيةُ الواسعة في الانتخابات الرئاسية عام 1997م نقطةٌ انطلاقٍ الخطاب الإصلاحي على الساحة السياسية الإيرانية، حيث ظهر بقوة في السنوات الممتدة بين أعوام (1997م – 2005م) ، إذ استطاع هذا التيار أن يمسك بزمام السلطة التنفيذية وغيرها من مراكز القوة في إيران.

نبعت قوة هذا التيار في الفترة المذكورة آنفاً من تركيزه على القضايا التي عجز التيار البراغماتي بقيادة هاشمي رفسنجاني عن معالجتها بفاعلية، رغم النص عليها في برامجهم الانتخابية من قبيل مواضيع التنمية الثقافية والاجتماعية والسياسية وغيرها من الحقوق والحريات الأساسية للمواطن الإيراني. علماً أن التيار البراغماتي تلاقى مع التيار الإصلاحي في "رفع شعار إعادة البناء"(3). ولقد اكتسبت المطالب التي تولاها التيار الإصلاحي بعنايته زخماً قوياً على الساحة السياسية الإيرانية جرّاء عدّة متغيرات كان أهمّها ظهور جيل جديد من النخب السياسية وزيادة الوعي السياسي، وتغييرات جذرية في نظام القيم والمعايير الاجتماعية، وتقديم نظم قيمية جديدة، وزيادة نسبة شريحة الشباب داخل المجتمع الإيراني والهجرة إلى المدن، والتطوّر الكمي والنوعي في المؤسسات التعليمية والثقافية وتطور الجامعات، والتغيرات التي أصابت هيكلية نظام الطبقات الاجتماعية والاقتصادية(4)، وما رافقها من شيوع الثقافة الاستهلاكية، فهذه بالإجمال جملة الأوضاع والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي شكّلت السياق العام لنشأة وتطور التيار الإصلاحي في إيران التي انضمت له جملة من الأحزاب والجمعيات السياسية التابعة للتيار الإصلاحي، فيمكن إيجازها بجمعية روحانيون مبارز، مكتب تحكيم الوحدة **(دفتر تحكيم وحدت)**، حزب جبهة المشاركة، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية.

وأما بالنسبة للمواقف السياسية لهذا التيار تجاه أهم القضايا العامّة التي تشغل الساحة السياسية الإيرانية، والتي تعكس توجهاته في المجالات العامّة، فإنّها تقسّم على الشاكلة الأتية (5):

الموقف من ولاية الفقيه	اعتماد مشروعية ولاية الفقيه على الدستور، وتقييد صلاحيات الولي الفقيه، وولاية الفقيه الانتخابية مقيدة وهي بمثابة وكالة.
الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية	تأييد الحوار والتفاوض مع الولايات المتحدة
الموقف من الاقتصاد	الدفاع عن اقتصاد السوق ومخالفة حصر الاقتصاد بيد الدولة.
الموقف من التحزّب	ينادي أنصار هذا التيار بالتعددية الحزبية.
الموقف من المشاركة السياسية	حق دستوري للمساهمة في إدارة شؤون الدولة وعملية صنع القرار السياسي.
الموقف من الدين	النظر بنسبية واعتماد التعدد الديني والأخلاقي والقيمي، وعرفية الدين، والترويج لشعار التجديد الديني، والتساهل والتسامح الديني، والقول بالقراءات المتعددة للدين.
الموقف من الثقافة	الدعوة إلى التبادل الثقافي.
الموقف من الغرب	نقد الحضارة الغربية بدلاً من نفيها، وضرورة التبادل في العلاقات الثقافية مع الغرب، الاعتقاد بالعولمة بصفتها عمليةٌ لا يمكن اجتنابها.
الموقف من التنمية الاقتصادية	تأكيد التنمية الاقتصادية التي تأتي من الخارج، واتخاذ سياسات إحلاليه للاستيراد، من خلال اعتماد الصناعات التجميعية.
الموقف من العدالة الاجتماعية	ل بإمكان تحقيق العدالة من خلال الخصخصة، وتأكيد التنمية الاقتصادية كمقدمة لإحلال العدالة الاجتماعية.

وتعقيباُ على مضمون الجدول يمكن ملاحظة التغاير بين مواقف التيارين الإصلاحي والمحافظ من حيث كونها أقل حدّة في النظر والتعامل مع الكثير من الملفات السياسية، ومرد ذلك إلى قرب مبادئ التيار الإصلاحي من التيار الليبرالي الغربي وتأثره بمبادئه رغم محافظته على الهوية الإسلامية له، هذ المزاوجة ثبتت عليه لقب "اليسار الديني" وذلك لكون هذا التيار تياراً " تليفيقياً" حافظ على الطابع الهوياتي له في حين أخذ من الحضارة الغربية ما توصلت له من منجزات حضارية ونماذج عمل ونظريات تتعلق بالممارسة سياسية وذلك عند الاحتكاك قطاعات من المثقفين الإيرانيين ببلدان الحضارة الغربية والذين شكلوا فيما بعد بؤرة التيار الإصلاحي.

وعلى الرغم أن أفكار هذا التيار ومبادئه تظهر أتباعه بعيون الناقدين من الداخل الإيراني أن تيارهم يمثّل إبتعاداً عن أفكار وقيم الثورة الإسلامية، إلا أن هذا الانطباع أو الاعتقاد غير صحيح وله ما يفنده بدليل أن قسماً كبيراً من قيادات التيار الإصلاحي شاركوا بالثورة الإسلامية عام 1979م ونظّروا لها، حيث يكفي على سبيل الاحتجاج بكون محمد خاتمي ذاته من قيادات الثورة الإسلامية وكان يشغل منصب رئيس مجلس الثورة الإسلامية، وأن أتباعه مجموعة من الأحزاب السياسية والمنظّمات في إيران، والتي دعمت خططه عام 1997م وأدّت إلى نجاحه، ليتم تسمية هذا الحدث بثورة خرداد/يونيو 1997م، هذه الثورة التي لا تشير فقط إلى ائتلاف (18) جماعةً وحزباً سياسياً من جبهة الإصلاح، بل تشير إلى كل من أيد البرامج الإصلاحية التي قدّمها خاتمي عام 1997م، من الإيرانيين كافة أيّا كان انتمائه السياسي والإقليمي والمذهبي.

وبالتحليل يمكن القول أن أهمية إدراج الجدول السابقة تكمن لاعتبارها تتضمن مواقف التيارين المحافظ والإصلاحي من القضايا العامة التي تشغل الساحة السياسية الإيرانية، ولكونها تكشف الرابطة الفكرية والسياسية بين سياسات التيار سواء إصلاحي أو محافظ بعد وصوله إلى مؤسسات صنع القرار من حيث شكلها ومضمونها من جهة، والخلفية الايديولوجية الذي ينتمي إليه ممثلي هذا التيار أيّا كان سواء في مجلس الشورى أو رئاسة الحكومة الإيرانية من جهة أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العلاقة الجدلية بين سياسة التيار الذي يصل لمراكز صنع القرار السياسي وتجسيدها لرؤيته العامة التي ضمنّها في برنامجه الانتخابي هي مسألة نسبية، والسبب في هذا يُعزى إلى وجود محدّدات لصنع القرار أو السياسات العامة لا يسمح للتيارات مهما كان برنامجها الانتخابي بتجاوزها، وغالباً ما تكون هذه المحدّدات مرتبطة بأمور محورية أحدهما الأمن القومي الإيراني، والأخر يتمثّل بالأساسين الإيديولوجي والدستوري للثورة الإسلامية الإيرانية، وجملة روافع الانتقال من الثورة إلى دولة المؤسسات، فهذه الخطوط التي "**تسمّى بالمحددات**" ويجب على الحكومات أيّا كان التوجّه السياسي لمن يدير صنع القرار؛ أن يعمل على تعزيزها وتدعيمها.

ثانياً: محاور التنافس بين التيارين المحافظ والإصلاحي.

محاور التنافس بين التيارين المحافظ والإصلاحي هي مجموعة القضايا التي يختلف التيارين في النظر إليها وحول كيفية إدارتها التعامل معها كما هو الأمر بالنسبة للاقتصاد والحريات والحقوق العامة، ومرد ذلك إلى تباين مواقفهما السياسية تجاه العديد من القضايا المحورية الخاصّة بكيفية إدارة سياسات الدولة الإيرانية، الأمر الذي أخذ شكل الاتفاق والافتراق حيال أهم الملفات المتعلقة بعملية إدارة الدولة من قبل مراكز صنع القرار السياسي التي يتنافس التياران للوصول إليها، وفيما يلي استعراض لأهم جوانب الاتفاق والاختلاف حيالها وفق ما يلي:

أولاً: الموقف من صلاحيات المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية:

يتفق التيارين الإصلاحي والمحافظ على مرجعية المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية باعتباره منصباً دينياً في المقام الأول ودستورياً سياسياً في المقام الثاني، غير أن هناك وجهات نظر تتباين في رؤاها بينهما حول صلاحيات الولي الفقيه؛ وهو خلافٌ نشأ مع تشكّل الجمهورية الإيرانية على خلفية الثورة عام 1979م.

تتمثّل مواقف التيارين الإصلاحي والمحافظ من مسألة الولي الفقيه بكون الإصلاحيين يقولون بأنّ ولاية الفقيه يجب أن تكون ضمن إطار الدستور، وأن الولي الفقيه مُلزم بالعمل ضمن الدستور، بالمقابل يستخدم المحافظون مصطلح " الولاية المطلقة"، ويقولون بأن الولي الفقيه يستطيع أن يقرر خارج إطار الدستور، هذه هي نقطة الخلاف بين التيارين. وبهذا الصدد قال المفكر المصري فهمي هويدي(6): «إن ما يحدث في إيران «معركة حقيقية»، غير أن كلّا من الإصلاحيين والمحافظين يتحرّكان ضمن قيم الثورة وثوابتها، وحدّد الخلاف الذي يجري بينهما بالمطالبة بالمزيد من الحريات، نافياً وجود خلاف حول مسألة وجود الولي الفقيه ودوره في الحياة السياسية الإيرانية، وإنّما الاختلاف متركّز حول مدى صاحيات ذلك الفقيه، ما يمكّن من استنتاج وجود اختلاف وليس خلاف يتركز حول

نطاق الصلاحيات السياسية علماً أن لا تحتل صدى كبير ويميل التيارين إلى إبقاء متعلقات الولي الفقيه ضمن الإطار الفكري والسياسي النظري.

ثانياً: الموقف من الحقوق والحريات: يتفق الإصلاحيون والمحافظون على مبدأ الحقوق والحريات الذي يذهب بأحد معانيه إلى المساواة بين الإيرانيين بالحقوق والواجبات والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الواردة في الدستور الإيراني، وفي الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها إيران. وينبع اتفاق التيارين حول هذا المبدأ من منطلق قيام الثورة الإسلامية على أيادي الفئات المتعدّدة للشعب الإيراني، الذين جعلوا من هذا المبدأ سبباً للقيام بثورتهم، ويكفي للتدليل على اتفاقهم حول هذا المبدأ ما رواه الرئيس محمد خاتمي عن الإمام الخميني: "أن النظام الذي أراده الإمام الخميني لإيران يرتكز على مشاركة الشعب من خلال الانتخابات"(7)، هذا المرتكز جعل شعار الحقوق والحريات جزءاً من حملة الرئيس محمد خاتمي الانتخابية عام 1997م، وعلى أساسه صاغ برنامجه الانتخابي خلال عامي 2008- 2009م الذي تمركّز حول الانطلاق من إرادة غالبية الناس مع مراعاة الشروط الحالية والتاريخية، وهذا ما ينسجم مع اعتبارات الدين والكرامة الإنسانية والدستور وحكم الشعب والحرية.

ثالثاً: الموقف من الدين:

يتفق أتباع التيارين الإصلاحي والمحافظ على مبدأ محورية الدين، لكنهم يختلفون فيما يتعلّق بنطاق امتداده وشموليته داخل المجتمع والدولة الإيرانية، وحول دور المرجعيات الدينية في الحياة العامة، إذا الخلاف حول الصلاحيات والسلطات وليس على المكانة، لأنّه لا يمكن التنكر لمكانة الدين المحورية وممثليه تبعاً للصبغة الدينية والأيديولوجية للمجتمع والدولة الإيرانية ولاعتبار غالبية مفكري الثورة وقياداتها من رجال الدين لا سيما علماء مدينة قم ، الأمر الذي عزز من وجود الشخصيات الدينية في الحياة السياسية الإيرانية.

يدعو المحافظون من المرجعيات الدينية إلى إخضاع الدولة والمجتمع للدِّين بشكل مطلق، ومن ثمَّ خضوع الدولة والمجتمع للفقهاء باعتبارهم ممثلين للدِّين؛ يرى الإصلاحيون بالمقابل أن هناك ضرورة لتكييف الدِّين مع التغيّرات الحاصلة في الدولة والمجتمع من خلال اجتهادات المرجعيات الدينية مع مراعاة الظرف والزمان والمصالح، وبهذا الصدد قال قيوس سيد إمامي أستاذ العلوم السياسية بجامعة الإمام الصادق بطهران بالنسبة لنظرة التيارين للإسلام (8):" هناك طرفٌ يريد تطوراً تدريجياً للمؤسسات الديمقراطية، وتفسيراً أكثر ديمقراطية للمؤسسات الإسلامية، ولكن الطرف الآخر يؤيد تفسيراً شعبيًّا وشموليًّا للإسلام". وبالنقد لما ورد يبدو أن وجهة النظر التيار الإصلاحي أقرب إلى المنطق والقانون.

رابعاً: الموقف من تطوير الاقتصاد الإيراني:

يتفق الإصلاحيون والمحافظون على النهوض بإيران اقتصادياً، ولكن يختلفان حول الأسلوب الأفضل لتحقيق هذا الهدف، حيث ينظر كل تيار منهما بعين الريبة والنقد لأسلوب الأخر. يشجع الإصلاحيون اقتصاد السوق ويرون فيه الوسيلة الأنسب لما يتمتع فيه من ميزات الانفتاح على الاقتصادات الإقليمية والعالمية (9)، ولكن المحافظين يرون العكس فقد عارضوا اقتصاد السوق، وشجعوا الاقتصاد الموجّه من قبل الدولة الإيرانية، وصولاً إلى تبنّي الاقتصاد المقاوم برغبة وتشجيع من المرشد الأعلى رغم أنّ الدستور الإيراني يفرض عليه التعامل وفق الوظائف والصلاحيات التي يوجبها منصبه.

وغالباً ما يندد التياران المحافظ والإصلاحي بسلبيات سياساتهما الاقتصادية وأدواتها في الحملات الانتخابية بقصد استغلال أخطائهما، ومن أمثلة تصيّد التيارين لأخطائهما، ما حصل خلال الولاية الأولى لأحمدي نجاد عندما عانى الاقتصاد الإيراني من جملةً من المشاكل أدّت إلى تذبذب سوق النفط وتراجع عائداته، علاوة على تأثّر إيران بالأزمة المالية العالمية، ومرورها بأزمة اقتصادية ، حيث عانى الاقتصاد الإيراني من ارتفاع معدلات التضخم والبطالة الذي وصل إلى 30% على الرغم من صادرات البلاد النفطية الضخمة(10)، ولقد أدّى ما شهده الاقتصاد الإيراني من تعثّر إلى تزايد الاستياء الشعبي

من حكومة أحمدي نجاد، وتراجع تأييدها بين الجمهور الإيراني، فانتقده الإصلاحيون بقيادة مير حسين موسوي الذي رفع شعار« إيران أولاً» أثناء خوضه للانتخابات الرئاسة الإيرانية في يونيو/حزيران 2009م.

تحليلاً لما سلف إن الأسس الذي وضعت عليه التيارات السياسية في إيران برامجها السياسية في المنافسات الانتخابية مستمدة من مبادئها التي تؤمن بها، والتي تأتي متعارضة من بعضها نتيجة افتراق وجاهات النظر والقناعات حيال القضايا العامة كما سف ذكره، فتكون بذلك سبباً للتنافس، لذا تكمن أهمية سرد نقاط الاختلاف والاتفاق بين التيارين المحافظ والإصلاحي حيال أهم القضايا العامة على الساحة السياسية الايرانية، كونها توضح محاور التنافس بينهما بقصد التغيير والتطوير، كما وتعكس رؤية التيارين وتوجهاتهما، التي تشكّل المرتكز الذي تصاغ برامجهما الانتخابية على أساسه سواء عند دخولهما قنوات التنافس السياسي على مستوى البرلماني أو على المستوى الرئاسي، كما تبرز أهمية عرض مضمون برامجهم الانتخابية نظراً لأن التيارين بعد وصولهم عبر بوابة الانتخابات إلى مراكز صنع القرار سواء مجلس الشورى أو رئاسة الحكومة، فمن واجبهما العمل قدر المستطاع على تطبيق مضمون الوعود التي وردت في برامجهما الانتخابية، حيث تصبح بعد إقرارها بالشاكلة التي تتناسب مع توجهات التيار صاحب الأغلبية أو التيار الحاكم على شكل سياسات عامّة للدولة الإيرانية.

ثالثاً: الألية القانونية للانتخابات البرلمانية في الدستور الإيراني.

إنّ البحث في الانتخابات البرلمانية بوصفها قناة تنافس بين التيارين المحافظ والإصلاحي، يقتضي منطقياً توضيح الألية التي حدّدها المشرّع الدستوري الإيراني لكيفية حدوث هذه الانتخابات بشكل موجز تبعاً لضرورة التركيز على الجانب القانوني للبحث علماً أن هذه الدراسة ذات طابع سياسي وهذا ما يتضح من إشكالية البحث وفرضياته.

تضمن الدستور الإيراني الذي فُرغ من تدوينه عام 1979 والمعدل لاحقاً في عام 1989 مجموعة المواد الأساسية التي أوضحت تفاصيل الألية القانونية لسير العملية الانتخابية،

فقد تناول الفصل السادس من الدستور الإيراني تنظيم شؤون السلطة التشريعية من (63) وصولاً إلى المادة (66)، والتي شملت تحديد طريقة انتخاب نواب مجلس الشورى الذين ينتخبون مباشرة ، وشروط المنتخبين وكيفية الانتخابات، ومدة نيابة المجلس التي حددت بأربع سنوات، والتأكيد على إجراء الانتخابات قبل انتهاء الدورة السابقة(المادة 63) ، والإشارة إلى عدد نواب مجلس الشورى الإسلامي البالغ مائتان وسبعون نائبًا(المادة64)، وصولاً إلى المادة (66) التي تناولت طريقة انتخاب ومدة دورة عمل كل من رئيس المجلس وهيئة الرئاسة، وعدد اللجان والشؤون المرتبطة بمناقشات المجلس، وأمور المناقشات والانضباط، تحديد كل ذلك بواسطة النظام الداخلي للمجلس، كما تضمنت المواد توضيحاً لأهم وظائف وصلاحيات مجلس الشورى وذلك من المادة (70) لغاية المادة (77) من قبيل ما يحق وما لا يحق له، فعلى سبيل المثال نصت المادة (71) أنه يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين في القضايا كافة، ضمن الحدود المقررة في الدستور(11). ويتم انتخاب 285 عضوا بشكل مباشر كل أربع سنوات في 196 دائرة انتخابية فردية أو المتعددة الأعضاء، وفي الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد (وهم الزرادشتيين واليهود والآشوريين والمسيحيين الكلدان والأرمن)، يجب أن يحصل المرشحون على ربع الأصوات على الأقل في الجولة الأولى. وفي حال لم يتم التوصل إلى الأغلبية المطلوبة في الجولة الأولى فانه يتم عقد جولة ثانية ويشارك في هذه الجولة مرشحان حصلا على أكثرية الأصوات في الجولة الأولى. وفي الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء يصوت الناخبون على عددا من المرشحين يساوي عدد مقاعد تلك الدائرة. ويجب على المرشحين الحصول على ما لا يقل عن ربع أصوات الناخبين ليتم انتخابهم. وإذا لم يتم ملء جميع المقاعد في الجولة الأولى من التصويت يتم عقد جولة ثانية(12).

وأما بالنسبة للجوانب القانونية الناظمة للعملية الانتخابية، فقد حظيت بعناية (قانون تنظيم الانتخابات النيابية) الذي يتألف من (55) مادةً، ومثال أهميته القانونية المادة (28) من قانون انتخابات الجمعية الاستشارية الإسلامية، إذ تضمنت أنّه على مرشحي الأحزاب التابعة لكلا التيارين المحافظ والإصلاحي استيفاء مجموعة من الشروط في وقت التسجيل أهمها(13): الالتزام العملي "بالإسلام ونظام جمهورية إيران الإسلامية"،

والمواطنة والولاء للدستور، والمبدأ التقدّمي " للوصاية المطلقة للفقيه "، إضافة لشروط ثانوية مثل الصحة الجسدية والعمر والسمعة الجيدة.

واستكمالاً لسلسة عملية التنظيم فقد نظّمت المادة الثالثة من الفصل السادس قيام مجلس صيانة الدستور مسؤولية بمراقبة انتخابات البرلمان الاستشاري الإسلامي على مرحلتين الأولى استباقية تشمل الحق في إجراء تدخلات ملزمة قانوناً، وأخرى مراقبة عامة تحدث بجميع مراحل الانتخابات الجارية. وبهذا السياق نذكر ما ورد في المادة (25) من المواد القانونية ذات الطابع التنظيمي للانتخابات إذ تنص: "وزارة الداخلية هي الجهة المسؤولة عن تطبيق قانون انتخابات المجلس، وهي مسؤولة عن نزاهة الانتخابات، ولهذا الغرض يمكن لوزارة الداخلية إرسال المسؤولين لتفتيش ومراقبة العملية الانتخابية في الدوائر الانتخابية أو فروع الاقتراع والتسجيل"، كما تنص المادة الثلاثون في بندها الثالث على ما يلي: "يتم حرمان ما يلي من حق الترشح للبرلمان: "الشركات التابعة، والمؤيدون للأحزاب السياسية والمنظمات والجماعات التي أعلنت السلطات المعنية أنها غير قانونية".

تحليلاً لما سلف، فإنّ أهمية هذه المواد تأتي باعتبارها نوع من الجهد الهادف إلى استعراض بعض المواد الدستورية ذات الطابع التنظيمي أثناء إجراء الانتخابات البرلمانية، وهنالك الكثير من المواد والقوانين التي لا يتسع المقام لذكرها لكون البحث لا يتناول الانتخابات من منظور الألية القانونية لعملية الانتخابات، بل يختص بدراسة الانتخابات على المستوى البرلماني بوصفها قنوات للتنافس بين تياري المحافظين والإصلاحيين، والجدير بالإشارة في هذا المقام أن التيارات تقوم بدفع أتباعها للترشح بشكل فردي وفق الشوط الدستورية، وفي حال نجاحهم ووصولهم إلى مراكز صنع القرار ممثّلة بمجلس الشورى، فإنهم سيمثّلون التيار الذي ينتمون إليه بنهاية المطاف حتى لو خضعوا للمنظومة القانونية التي تنظم على عمل المجلس.

رابعاً: اختبار مصداقية التنافس بين التيارات السياسية في إيران.

إن إثبات وجود التنافس – كحالة سياسية – فعلية في الداخل الإيراني يتطلّب – من باب الضرورة البحثية – استعراض نماذجٍ من الانتخابية البرلمانية، ووضع جملة من المعايير لتقييمها بقصد الوقوف على مصداقية التنافس من عدمه، وفيما يلي عرض لنموذجين من الانتخابات البرلمانية، ثم سيقوم الباحث باعتماد خمس معايير بقصد اختبار مصداقية التنافس بين التيارات السياسية في إيران على المستوى البرلماني بعد استعراض نموذجين من الانتخابات البرلمانية وفق الاتي:

النموذج الأول: الانتخابات التشريعية الإيرانية 2000م:

حدثت الجولة الأولى من هذه الانتخابات في 18 شباط/ فبراير 2000م وصولاً لتاريخ 5 أيار/ مايو/2000م تاريخ انطلاق الجولة الثانية، فقد شهدت هذه الانتخابات تنافساً شعبياً على عضوية البرلمان تجلّى ذلك بعدد المرشحين الذي بلغ حوالي (6083)مرشحاً تنافسوا في الانتخابات (14)، وانتهت نتيجتها بفوز جبهة خرداد، وحلفائها الذين أيدوا الرئيس الأسبق محمد خاتمي، حيث تألفت الجبهة آنذاك من(18) مجموعة إصلاحية دعمت انتخاب خاتمي وسياسته من بينها على سبيل المثال جبهة المشاركة الإسلامية الإيرانية ومجمّع علماء الدين المجاهدين (مجمع روحانيون مبارز) ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية (سازمان مجاهدين انقلاب إسلامي)، الذين تكللت جهودهم بالنجاح بحيازة أغلبية الأصوات في البرلمان عام(**2000 – 2004**). وفيما يلي جدول يتضمن **بيانات نتائج التنافس في الجولة الأولى وفق الآتي**(15):

القائمة الانتخابية	عدد المقعد من العدد الإجمالي
الإصلاحيون	148
المحافظين	37
المستقلين	35
الأقليات الدينية	5
مجموع	225

وبالتحليل يظهر من الجدول المذكور، توزّع القوائم الانتخابية للمرشحين بين جماعات التيارين الأكبر في إيران الإصلاحي والمحافظ، دون مع الدور البارز للمستقلين في انتخابات عام 2000م، حيث ملئ بعض القوائم من قبل القوائم من قبل الأطراف الانفرادية، إذ أصدر مجلس ناشطي القومية الدينية في إيران قائمةً انتخابيةً باسمهم وتمكّنوا من الفوز بمقعدين حصريين (**علي رضا رجائي في طهران، وراي وشيميرانات وإسلام شاه ورحمان كارجوشا في آراك وكوميجان وخوندان)**، ولكن ترشحات قوائم المستقلين كان يعتريها بعض النواقص القانونية، الأمر الذي أسفر عن إعلان مجلس صيانة الدستور إلغاء أصواتهم (16)، نظراً لعدم توفر موجبات القبول التي تنص على احترام إسلامية الجمهورية ومبادئ الثورة الإسلامية.

وأما بالنسبة للجولة الثانية من التنافس على مقاعد مجلس الشورى الإسلامي، فقد بدأت كما أسلفنا في تاريخ 5 أيار/ مايو/2000م، وجاءت النتائج لصالح التيار الإصلاحي الذي حصد (47)، وفي المرتبة الثانية التيار المحافظ الذي حصد (10) مقاعد، بينما المستقلين فقد نالوا (9) فقط (14)، وضمن هذا السياق أشار الباحث إرفاند أبراهاميان أن التيار الإصلاحي تمتع بأغلبية (69.25%) أو 26.8 مليون ناخب من أصل 38.7 مليون ناخب، أدلوا بأصواتهم في الجولة الأولى، وفي نهاية المطاف فاز الإصلاحيون بـ 195 مقعداً من مقاعد مجلس الشورى الـ (290)، مع العلم أن نسبة المسجّلين بلغت(38727388) مليون ، في حين بلغت نسبة الإقبال الشعبي على الانتخابات (69.27٪)، وهذا ما ينظر إليه كمعيار هام لتحقق من مصداقية حيوية الحالة السياسية في الشارع الإيراني داخلياً من جهة، وعاملاً يمكن الاستدلال عبره على ثبوت وجود تنافس فعلي بين التيارات من عدمه.

النموذج الثاني: الانتخابات التشريعية عام 2016م:

أُقيمت الجولة الأولى من انتخابات مجلس الشورى العاشر في 26/ فبراير/شباط/ 2016م ضمن سلسلة الانتخابات العامة التي انتخبت أيضا أعضاء في جمعية الخبراء، وعدّت أوّل الانتخابات يتم فيها انتخاب الهيئتين في وقت واحد، ولكن نظراً لفشل مرشحي

بعض الدوائر الانتخابية بالحصول على الحد الأدنى المطلوب من 25٪ من الأصوات أثناء الجولة الأولى، فقد عقدت **جولة ثانية بتاريخ 29/ أبريل/نيسان/ 2016م. ولقد تميزت هذه الانتخابات بإقبال شعبي كثيف عليها حيث قدّر عدد الناخبين** بـ (54،915،24) ناخباً مسجلاً، مقابل أكثر من(12000) شخص تقدّموا للترشّح للمناصب(17)، وبعد فحص ذاتيات المرشحين لمطابقتها مع الشروط المطلوبة، قام مجلس صيانة الدستور برفض ترشيح(5200) مرشحاً معظمهم ينتمون للتيار الإصلاحي في حين انسحب (612) شخصاً.

وبالتعقيب فقد اتسمت انتخابات 2016م بالتنافس بين التيارات السياسية الإيرانية على غرار ما سبقها؛ الأمر الذي تثبته اللوائح الانتخابية التي ترشّحت آنذاك من مختلف أنحاء إيران، وكان من أبرز هذه اللوائح ما يلي:

أولاً: لائحة التحالف الكبير للمحافظين: قدّمت أحزاب المحافظين لائحةً واحدةً لتتجنّب تشتّت أصواتها، ففي طهران ضمّت اللائحة (30) مرشحاً للمقاعد الـ30 المخصصة للعاصمة، بينهم (6) نساء، وترأس اللائحة الرئيس الأسبق لمجلس الشورى غلام علي حداد عادل، بينما استبعِد مناصرو الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد، وضمت لائحة التيار المحافظ شخصيات هامّة أبرزهم محمد حسن أبو ترابي ونواباً انتهت ولايتهم ووزراء سابقين.

ثانياً: لائحة الأمل: قامت الأحزاب "الإصلاحية والمعتدلة" التي شكّلت هذه اللائحة بدعم الرئيس حسن روحاني الذي انتخب رئيساً للجمهورية في عام 2013م، ورغم الرفض لمعظم طلبات الترشيح لهذا التيار إلا أنّ هذه الأحزاب قدمت لوائح في كل أنحاء البلاد غير أنّ أغلبية مرشحيها كانوا غير معروفين على نطاق شعبي واسع، وعلى سبيل المثال لا الحصر تضمّنت لائحة طهران التي ترأسها آنذاك محمد رضا عارف ثلاثين اسماً، والجدير بالذكر أنّ محمد عارف قد ترشّح عن الإصلاحيين خلال الانتخابات الرئاسية عام 2013 ولكنه تنازل لصالح روحاني؛ ما أتاح آنذاك للأخير تحقيق فوز كبير من الدورة الأولى.

ثالثاً: لائحة صوت الشعب: قاد هذه اللائحة في طهران النائب المحافظ علي مطهري، وضمّت ثلاثين عضواً بينهم إصلاحيون ومحافظون معتدلون، أمّا المرشحون الآخرون، فتقدموا بشكلٍ مستقل، وبعد تنافس شديد بين اللوائح، وبعد التنافس **بين القوائم جاءت النتائج وفق ما يوضّحه الجدول التالي:**

اسم التحالف	عدد الأصوات	من أصل	النسبة المئوية
قائمة الأمل	191	290	٪41.03
التحالف العظمي	84	290	٪28.96
صوت الشعب الائتلاف	10	290	٪3.44
المستقلين – القوائم الثانوية: جبهة الحكمة والتنمية	65	290	٪22.41
تحالف المبدئيون وقائمة الأمل	3	290	٪1.03
الأقليات الدينية	5	290	٪1.73

بالتحليل يظهر الجدول تفوق قائمة الأمل التي تألفت من تحالف الإصلاحيين والمعتدلين بنسبة 41.3 % ما يعادل 119 مقعد من أصل 290، في حين جاء التيار المحافظ ممثلاً بالتحالف الكبير في المرتبة الثانية بنسبة 28.96% أو ما يعادل 83 مقعد من أصل 290 مقعداً، ليتمثل الفارق بين التيارين بـ(36) مقعد لصالح التيار الإصلاحي وحلفائه في حين حلّ التيار المحافظ بالمرتبة الثانية، وشغل المستقلون باقي المقاعد.

وبتحليل النموذجين السابقين فإنّه لا بد من وضع مجموعة من المؤشرات المرتبطة مباشرة بالحياة السياسية الإيرانية وذلك بقصد البحث والتقصي عن وجود تنافس سياسي حقيقي ومن جملة هذه المؤشرات ما يلي:

أوّلاً: التنافس بين التيارين بوصفه "حدث سياسي" في إيران:

التنافس بين التيارات السياسية ظاهرة قديمة متجذّرة في التاريخ السياسي لإيران بدليل أن أول انتخابات تشريعية في إيران عقدت في عام 1906م بعد الثورة الدستورية الإيرانية، وكان العدد الإجمالي للمقاعد 156 مقعداً، حيث دار التنافس الحزبي دار بين الاشتراكيين المعتدلين الذي كان أحد الحزبين الرئيسيين أثناء الفترة الدستورية جنباً إلى جنب مع منافسه البرلماني الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي كان حزباً سياسياً ديمقراطياً اجتماعياً خلال الفترة الدستورية(18)، وقد تألف معظمهم من مثقفين من الطبقة الوسطى

ووقفوا عن الفصل بين الكنيسة والدولة، وكان زعيم البرلمان حسن تقي زاده، حيث فاز الاشتراكيون المعتدلون ب(51) مقعداً من أصل (156) آنذاك، في حين حصل الحزب الديمقراطي الاجتماعي على 21 مقعداً(**19**)، ليثبت بذلك بالدليل أنّ التنافس الحزبي قديم في إيران.

ثانياً: نسب الإقبال الشعبي من حيث الكم: يُقصد بنسبة الإقبال الشعبي على الانتخابات أي نسبة الناخبين الذين حققوا الشروط القانونية للمشاركة بالانتخابات، فيوردها الباحث في الجدول التالي حسب الإحصائيات التي قدّمتها بوابة بيانات العلوم الاجتماعية في إيران، جامعة برينستون تبعاً لكل عام وفق الشكل الآتي(20):

تاريخ الانتخاب البرلماني	نسبة الإقبال الشعبي
عام 1980م	(% 52.14)
عام 1984م	(٪64.64)
عام 1988م	(٪59.72)
عام 1992م	(%57.71)
عام 1996	(%71.10)
عام2000م	(٪69.27)
عام 2004م	(٪51.21)
عام 2008م	(%51)
عام 2012م	(% 66.2)
عام 2016م	(٪ 62)

ويظهر من الجدول أنّ هذه النسب التي حافظت على النصف في كل دورة تعتبر دلالة حركية ونشاط ناجمين عن وعي سياسي بالدرجة الأولى، وتقيّد بالضوابط القانونية لحماية هذا الحق الدستوري، وتعكس عدم صحة ما يشاع في الكثير من الدوريات التي تتناول

الشؤون الإيرانية في الدول ذات العلاقة غير الودية مع الجمهورية الإسلامية، والتي تتحدّث عن قيود على مشاركة الشعب الإيراني السياسية.

ثالثاً: المرشحين لخوض الانتخابات من حيث العدد: بخصوص نسب المترشحين، فقد شهدت الانتخابات البرلمانية الإيرانية زيادةً مطردةً في عدد المترشحين للوصول إلى المناصب العامة، وبالدليل فقد شارك 1400 مرشح بما في ذلك حوالي 30 امرأة في انتخابات 8 أبريل و 13 مايو 1988م ، تزايدت في انتخابات 10 نيسان / أبريل و ٨ أيار / مايو ١٩٩٢م ، حيث وافق مجلس صيانة الدستور على حوالي 2050 مرشحاً، وفي انتخابات 18 /فبراير و 5 /مايو 2000م، كانت عدد المرشحين 6083 مرشحاً في زيادةٍ ملحوظة، في 26 فبراير و 29 أبريل 2016 م بلغت النسبة (أكثر من 12000 شخص تقدموا للترشح للمناصب (21)، ليتضح من النسب المذكورة التزايد المطرد للمترشحين، ما يعكس مرونة المنظومتين السياسية والقانونية في إيران.

رابعاً: تعدد الانتماء السياسي للمرشحين: إن من يدقق بالحزب أو الجمعية السياسية التي فازت في الانتخابات سيجد أنّها تنتمي لأحد التيارين مع الإشارة أن الانتخابات قد تشهد قيام ائتلاف أو تحالف ما، والدليل انتخابات 2016م حيث فازت قائمة الأمل بأغلبية مقاعد البرلمان (119) مقعداً وبخصوص هويتها، **فقائمة الأمل (الفارسية : ليست اميد)** أو ائتلاف الإصلاحيون المنتشرون (**الفارسية : ائتلاف فراگير اصلاح طلبان: دومام دوم**) كانت الائتلاف الوحيد والقائمة الانتخابية التابعة للإيرانية حركة الإصلاح للانتخابات التشريعية 2016 م، كما أيّدت المجموعة المرشحين لخوض انتخابات مجلس الخبراء لعام 2016 م، دعم الإصلاحيون قائمة تضم 236 مرشحا للبرلمان ، العديد من أعضاء الائتلاف شخصيات معتدلة الميول تندرج ضمن التيار الإصلاحي، ويضم التحالف مجلس تنسيق الجماعات الأعضاء في جبهة الإصلاح ، وحزب الثقة الوطني (بالقرب من مهدي كروبي) ، وحزب حزب الشعب الإسلامي الإيراني المنشأ حديثاً ، وحزب الاعتدال والتنمية (قريب من حسن روحاني) ، وأتباع جناح الفصيل المؤسس بقيادة علي لاريجاني (22) .

خامساً: وجود حالات تكافؤ بعدد المقاعد بالنسبة للفائزين من التيارين من عدمها: وبهذا الصدد لم يحدث منذ الانتخابات التشريعية في عام 1980م لغاية انتخابات عام 2016م أن تكافئ المرشحين المتنافسين بعدد المقاعد، بل كانت تنهي بفوز أحد التيارين على الأخر.

سادساً: وجود حالات تناوب الحكم بين التيارين المحافظ والإصلاحي من عدمها: استعراض حال مجلس الشورى بعد كل عملية انتخابية بناء على التيار الفائز بالأغلبية بغية حساب عدد دورات فوز كل تيار على حده، وهذا ما يتم عرضه بالجدول التالي:

1988م	1992م	1996م	2000م	2004م	2008م	2012	2016م
الإصلاحي	المحافظ	المحافظ	الإصلاحي	المحافظ	المحافظ	المحافظ	إصلاحي

وبالنتيجة لقد وضّحت هذه النماذج من الانتخابات وجود حالة من التناوب بين التيارين بالفوز بأغلبية المقاعد بالشكل الذي يضفي نوعاً من المرونة والسلاسة في التنافس السياسي بين التيارين، مع الإشارة أنّه في بعض الحالات يشارك مستقلون بالانتخابات، ففي انتخابات عام 2008م حاز المستقلّون عدد 39 مقعداً من مقاعد البرلمان الـ (290) مقعد.

وبناءً على هذه الستة نقاط المنبثقة عن استعراض النموذجين سالفي الذكر، يمكن القول أنّ التنافس بين أحزاب التيارين بدلالات نسب الترشح ونسب الفوز وحالات التناوب من حيث الأغلبية كما في الانتخابات البرلمانية أو تناوب رئاسة الجمهورية كما في الانتخابات الرئاسية بين التيارين، أن التنافس كحالة فعلية هي أمر واقعي في إيران، **ولكن تجد الإشارة أن هناك أراء تقول بعدم وجود تنافس حقيقي في إيران أغلبها غربية، حيث تنظر دول الغرب لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والأوربيين** إلى التنافس السياسي في إيران على أنه مشهد معقد ومتعدد الأوجه، يتميز بوجود لاعبين متعددين وتقاطعات متعددة المصال، وتتأسس وجهة نظرهم على أساس الصراع على السلطة ، حيث تركز الدول الغربية على الصراع الدائر على السلطة بين الفصائل المختلفة ، بما في ذلك

المرشد الأعلى، والحكومة، والبرلمان، والحرس الثوري الإسلامي، هناك قلق من أن يؤدي هذا الصراع إلى عدم الاستقرار السياسي، مع احتمال حدوث تداعيات إقليمية وخارجية(23).

إضافة لما سلف يفرق الباحث بين وجود التنافس من جهة وحدوده من جهة أخرى ، وذلك لأن وجود القنوات الشرعية للتنافسً والسماح به هي حالة تعرفها أغلب الدول، ولكن حسب التجارب السياسية للدولة هناك تنافس مفتوح ومضمون قانونياً مقابل تنافس مقيد وبحدود ضيقة، وتبعاً لهذا التصنيف، فإن معرفة النوع الذي يندرج التنافس السياسي في إيران ضمنه، يتطلب تقييماً لمصداقية التنافس وفاعليته في النموذج الإيراني لكونه من أصعب النماذج من حيث الدراسة نظراً لما يشاع مقارنه بالواقع والعكس وهذا ما سيقوم به الباحث بالفقرة القادمة.

خامساً: تقييم فاعلية التنافس السياسي على المستوى البرلماني.

اعتمدت دراسة نماذج الانتخابات البرلمانية السابقة على ستة معطيات بقصد إثبات مصداقيتها بوصفها معطىً ثابت وواقعي وفعّال، وظاهرة مصانة قانونياً ودستورياً في ايران، وكانت تلك معطيات لا معايير، حيث إن عملية الحكم على التنافس السياسي تحتاج إلى معايير خاصّة لتقييم فاعليتها ومن ثم الحكم عليها بالفاعلية أو عدم الفاعلية؛ هذه المعايير تصلح بعد ثبوت مصداقية عملية التنافس للحكم على الوضع السياسي في الداخل الإيراني من حيث مدى تمتعه بالمرونة والحركية والطابع الشعبي، وتبعاً لذلك اعتمد الباحث مجموعة من المعايير بغرض استكشاف مصداقية فاعلية عملية التنافس من عدمها وفقاً للشاكلة الأتية:

أولاً: التمثيل السياسي المستقلين والأقليات الدينية في الانتخابات:

يعتبر التمثيل السياسي للمستقلين والأقليات الدينية في الانتخابات من غير منتسبين لأحد التيارين المحافظ أو الإصلاحي مؤشراً فعلياً على مدى تمتّع المنافسة السياسية بالمصداقية من عدمها، والشواهد الاستقصائية في سبيل التأكد كثيرة ، وبالعودة إلى تاريخ انتخابات مجلس الشورى، يلاحظ إنّه غالباً ما كانت الدورات الانتخابية تنتهي بتفوّق أحد التيارين على الأخر بفارق عددي واضح، ولكن بعض الدورات كانتخابات البرلمان

العاشر، انتهت بفوز الإصلاحيين بـ 120 مقعداً مقابل 115 مقعداً للتيار المحافظ من أصل 290، والمفارقة هنا أن المرشحين المستقلين حصدوا 49 مقعداً، وهذا ما يمكن اعتباره إثباتاُ حول المكانّة المميّزة للمستقلين بموجب الدستور والقانون الإيراني. بينما يرى مراقبون وأغلبهم دولاً غربية أن المستقلون والأقليات الدينية يواجهون في العديد تحديات كبيرة في الحصول على تمثيل عادل في العملية الانتخابية، تتبع هذه التحديات من عوامل متعددة، منها(24) نظم التصويت بالأغلبية حيث غالباً ما تُفضّل أنظمة التصويت بالأغلبية الأحزاب الكبيرة ذات القواعد الراسخة، مما يُعيق فرص المرشحين المستقلين وأتباع الأقليات الدينية، إضافة إلى "خطاب الكراهية" قد تُستخدم خطابات الكراهية من قبل بعض الجهات لا على التعيين والتهديدات لِثنيّ المرشحين من الأقليات الدينية عن الترشح أو الترويج لآرائهم.

وأما قلة نسبة أعداد أعضاء المستقلين والأقليات الدينية مقارنة بنسب المنتسبين لتياري المحافظ والإصلاحي، فمرّد هذا لكون غالبية الإيرانيين منتسبين لهذين التيارين، حيث يمكن تقدير نسبة المحافظين في إيران بناءً على نتائج الانتخابات المختلفة، ففي الانتخابات التشريعية التي أجريت في فبراير 2020، فاز المحافظون بـ 220 مقعدًا من أصل 290 مقعدًا في مجلس الشورى الإسلامي، أي بنسبة 76%. وفي الانتخابات الرئاسية التي أجريت في يونيو 2021، فاز المرشح السابق المحافظ إبراهيم رئيسي بنسبة 62% من الأصوات(25)، وبالتحليل يمكن القول بناءً على هذه النتائج أن نسبة المحافظين في إيران تتراوح بين 60% و 70%. بالمقابل يمكن تقدير نسبة الإصلاحيين في إيران بنحو 30–40٪ من السكان البالغين، ويبقى الإشارة أن تخصيص خمس مقاعد للأقليات الدينية من دليل على عدم إغلاق باب المشاركة السياسية بوجه الغير منتمين للتيارين الأكثر شعبية.

ثانياً: وجود انقسامات سياسية مؤثّرة على المشهد الانتخابي:

إن كثرة الانقسامات بشكل عام تعتبر عاملاً سلبياً من منظور الأمن والاستقرار وتزيد الوضع السياسي تدهوراً، ولكن الانقسام في بعض الحالات يكون دليل حركية ومرونة سياسية تماماً كما حصل بعد وفاة قائد الثورة الإسلامية علي الخميني، حيث انقسمت

الساحة السياسية الى يمين ويسار بالترادف مع ظهور أحزاب جديدة آنذاك مثل حزب كوادر البناء؛ الأمر الذي رسم المشهد السياسي في إيران حتى اكتملت معالمه بالتيارين المحافظ والإصلاحي، وبالتالي المشهد الانتخابي من منظور اشتداد زخم المنافسة بين التيارين المحافظ والإصلاحية للحصول على مقاعد البرلمان.

ثالثاً: حالات التوازن في توزيع المقاعد بين التيارين:

لقد سبق أن حصلت هذه الحالة في انتخابات البرلمان الخامس في مارس/ أذار 1996، حيث نال التيار المحافظ (140) مقعداً، أما اليسار والإصلاحيون ممثلين بحزب كوادر البناء والاحزاب العمالية، نالوا (110) مقعداً فقط، وحصل مستقلين على باقي المقاعد من أصل 290 مقعداً(26)، حيث أطلق على هذا التوزيع مسمّى "التوزيع العادل"، ولقّب البرلمان الخامس بالبرلمان المتوازي. وكان لهذا دلالاته من قبيل اشتداد المنافسة التي تعتبر مؤشر على حجم الترشّح، ومقدار الإقبال الشعبي وكلاهما مؤشرين إيجابيين يدلان على حيوية الحياة السياسية عموماً.

رابعاً: فعالية الدور السياسي للبرلمان في الحياة السياسية الإيرانية:

تمثّلت الغاية من تأسيس مجلس الشورى بالسعي للقيام بجملة من الوظائف والمهام المحدّدة دستورياً بالشاكلة التي تجعله حلقة سياسية أساسية في صنع السياسات العامة الإيرانية، عبر ما يقوم به من أدوار سياسية عديدة تصب في صالح الشعب والدولة، والتي تصلح كمعايير للحكم على فعاليته في الحياة السياسية الإيرانية من عدمها من قبيل ما يلي(27):

أولاً: شهد عام 1980 الشروع بإجراء أوّل انتخابات برلمانية في إيران بعد الثورة الإسلامية وحمل البرلمان آنذاك اسم المجلس الثوري آنذاك، وقاده الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني، وكان من أهم أعماله قيامه بعزل أبو الحسن بني صدر من رئاسة الجمهورية، وإعادة صياغة القوانين بما يتناسب مع طبيعة النظام السياسي الإسلامي الجديد آنذاك.

ثانياً: في عام 1996 حدثت الانتخابات الخامسة بعد الثورة وقام مجلس الشورى ذو الأغلبية المحافظة بتشديد الرقابة على حكومة الرئيس الأسبق محمد خاتمي، وحجب الثقة عن وزير الداخلية في حكومته عبد الله نوري، واستجواب وزير الثقافة والارشاد الإسلامي آنذاك.

ثالثاً: في أذار/مارس 2012 جرت انتخابات البرلمان التاسع، وفاز المحافظين بأغلبيه المقاعد رغم توافق انتمائهم مع انتماء الرئيس أحمدي نجاد إلا أنّهم قاموا باستدعاء نجاد للاستجواب بسبب سوء ادارته، ليكون بذلك أوّل رئيس يستجوبه البرلمان في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، إضافة إلى حجب الثقة عن وزير التعليم العالي في حكومته.

بالنتيجة وإستناداً إلى الشواهد سالفه الذكر وما قام به مجلس الشوى من أعمال سياسية جوهرية مؤثّرة بشكلٍ مباشرٍ على ألية سير العمل السياسي من حيث المبدأ والجوهر، فإنّه لا يمكن إنكار وجود دور سياسي واضح ومؤثّر لهذا المجلس، دون أن يعني ذلك عدم وجود تحدّيات وقيود تواجه عمل هذا المجلس بحكم طبيعة العمل والظروف والتجاوزات التي قد تُرتكب، إذ أن السلطة التشريعية مؤلفة بالإضافة إلى مجلس الشورى من مجلس صيانة الدستور الذي يراقب دستورية القرارات من حيث مدى تطابقها مع مبادئ الثورة الإسلامية والدستور الدائم المعدّل عام 1989م، إذا أي قرار مخالف لهذين الأساسيين الثابتين يؤدّي إلى تدخّل مجمّع تشخيص مصلحة النظام وإلغاءه على الفور.

ورغم ما سلف فإن أهمية ومحورية دور مجلس الشورى يتجلّى بوصفه أحد محطّات صنع السياسات العامة بما في ذلك مناقشته للقضايا العامّة، ويعتبر المحطة الأولى من محطّات صنع هذه السياسات، حيث يقدّم الحلول والمقترحات حول القضايا العامة في المجتمع الإيراني إلى الحكومة التي بدورها تتخذ القرار النهائي بعد مشاورات وموافقه مجلس الشورى وتصديق القائد العام أو الولي الفقيه.

خامساً: مساهمة مجلس الشورى في صنع السياسات العامّة:

حدّد الدستور الإيراني المعدّل عام 1989م ما يجب على مجلس الشورى الإسلامي القيام به من مهام في إطار دوره في عملية صنع السياسات العامة، والتي تتحدّد بالنقاط الأتية:

أولاً: اقتراح القوانين والتصويت عليها: يحق لمجلس الشورى اقتراح القوانين سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من رئيس الجمهورية أو الحكومة أو أي من المؤسسات الأخرى، ومثال هذه الحالة السياسة الخارجية، حيث نصّت السياسات العامة الإيرانية التي أصدرها المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في عام 2017م في المجال الخارجي على التصدّي للممارسات الأمريكية الهادفة إلى تهديد أمن واستقرار إيران، وهنا تمثلت استجابة مجلس الشورى للتوجيهات – بوصفه حلقة هامّة من حلقات صنع السياسات العامة– بالتصويت بتاريخ 2017/8/13م لصالح مشروع قانون مكافحة "الإرهاب الأميركي في المنطقة**(28)**." وهو مشروع مكوّن من 27 بنداً، وحصل المشروع على الأغلبية الساحقة من أصوات النواب، كما نال في وقت لاحق مصادقة لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية البرلمانية.

ثانياً: مناقشة القوانين: يناقش مجلس الشورى القوانين المقترحة، ويحق له لموجب صلاحياته الدستورية تعديلها أو رفضها، ومثال هذه الحالة عندما طلب الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بعام 2023م من رئيس مجلس الشورى الإسلامي محمد باقر قاليباف متابعة مشروع قانون "إحالة النزاع والخلاف بين البنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية وحكومة جمهورية كوريا الجنوبية إلى التحكيم" والمطالبة بالتعويض عن التأخير في دفعها وتنفيذها وفقًا للمادة 12 من اتفاقية تشجيع ودعم الاستثمار بين حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحكومة جمهورية كوريا الجنوبية التي تم الموافقة عليها في 5 أكتوبر 2003م، تمت الموافقة على هذا المشروع بمقترح من مساعد رئيس الجمهورية للشؤون القانونية في اجتماع مجلس الوزراء في 5 يوليو من العام الحالي(29)، حيث ينص الدستور الإيراني أن: "لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين، سواء من تلقاء نفسه

أو بناء على طلب من الحكومة أو أي من المؤسسات الأخرى". تمت مشاركة مثال هذا الحدث عندما

ثالثاً: إقرار القوانين: يصدر مجلس الشورى القوانين التي تحظى بموافقته، وتكون هذه القوانين ملزمة لجميع المواطنين والمقيمين في إيران، ومثال هذا في مجال السياسة الاجتماعية حين أقر مجلس الشورى بتاريخ 2023/4/10م قانوناً يهدف إلى تعزيز حقوق المرأة في إيران، ويمنح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل في مختلف المجالات، إذ نظر القانون الجديد الى قضية المرأة في المجتمع من ثلاثة أبعاد **(وقائية وحمائية وعقابية)**، وتضمن القانون 51 بنداً، وقد خضع للنقاش من قبل نواب الشعب الإيراني وصادق عليه معظمهم.

رابعاً: المصادقة على القوانين: تعتبر المصادقة على القوانين من صلب الاختصاصات الدستورية لمجلس الشورى الإسلامي المصادقة على القوانين، ومثال هذه الحالة عندما صادق مجلس الشورى الإيراني على قانون "الإجراءات الاستراتيجية لإلغاء العقوبات" بموافقة أغلبية النواب في المجلس، ووافق النواب في الاجتماع المفتوح لمجلس الشورى على مراجعة الإجراء الاستراتيجي لرفع العقوبات بأغلبية (232) صوتاً من إجمالي 246 نائباً(30).

وبتحليل ما سلف وإظهاراً لأهمية مجلس الشورى الإسلامي، يجدر التنويه أن إتمام عملية صنع السياسات العامة بشكلها النهائي لا يستقيم وفق الدستور الإيراني إلا باشتراك العديد من السلطات الرسمية بها، بداية من مجالس الإدارة المحلية التي ترفع قوائم بالقضايا العامّة التي تواجه المجتمع الإيراني، وصولاً إلى مجلس الشورى باعتباره حلقة لا يمكن تجاوزها لكونه يمثّل السلطة التشريعية في إيران بما في ذلك إصدار القوانين التي تنظّم مختلف جوانب الحياة العامة، مروراً بالحكومة التي تجتمع بوزاراتها كافّة لمناقشة محاور السياسيات العامة، مع الإشارة إلى الدور المحوري المميّز لرئيس الجمهورية، وصولاً إلى المرشد الأعلى لكونه الحلقة الأهم في عملية صنع السياسات العامّة.

بالنتيجة يمكن القول بخصوص تقييم عملية التنافس السياسي الحكم عليها بالفاعلية والتأثير بناء على المعطيات التي تم تقديمها ومناقشتها بالتفصيل ومنها صيانة الانتخابات

وحمايتها قانونياً ودستورياً وفاعلية دور البرلمان في الحياة السياسية، واعتباره جهة محورية في عملية صنع السياسات العامة في إيران. ولقد أثبتت نتيجة التقييم أن التنافس السياسي حقيقة واقعية في إيران ودليل عليها، ولكن بالمقابل تواجه التنافس العديد من التحديات الاستقطاب السياسي الذي قد يؤدي التنافس الشديد بين المحافظين والإصلاحيين إلى استقطاب سياسي يُعيق الحوار البناء والتعاون بين مختلف الأطراف، كما قد يقود إلى الجمود السياسي فقد يُعيق التمسك الشديد بالمواقف الأيديولوجية من قبل كلا الطرفين إحراز تقدمٍ في معالجة القضايا المهمة(31).

والجدير بالذكر من باب الموضوعية العلمية، أن التنافس السياسي يؤثر إيجاباً على العملية السياسية في إيران من زاوية مساهمة التنافس بين المحافظين والإصلاحيين في إثارة نقاشٍ عام حول القضايا المهمة، مما يُؤدي إلى زيادة مشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية، وتحفيز التنافس بين هذين الفكرين على ابتكار حلول سياسية جديدة لمعالجة التحديات التي تواجه المجتمع، ومساءلة الحكومة عن أدائها وتحقيق التوازن بين مصالح مختلف فئات المجتمع.

والجدير بالإشارة لا يوجد دولة بالعالم أجمع إلا وقد شهدت فيها الانتخابات أخطاء قانونية وتصرفات سلوكيه شاذّه مثل المال الانتخابي لشراء الأصوات، واستغلال أخطاء الأخر والتشهير الإعلامي بها وتصيّد الأخطاء أثناء الدورات الانتخابية السابقة، والحشد الجماهيري لأنصار كل تيار على حده، ولا تخرج إيران عن سياق هذه الدول، ولكن هذه ظاهرة عامّة، ولا يوجد انتخابات نزيهة بالمطلق في أي دولة من دول العالم.

خاتمة البحث:

وبالعودة إلى نقطة انطلاق البحث المتمثّلة بتقييم فاعلية الانتخابات البرلمانية كقناه للتنافس السياسي بين المحافظين والإصلاحيين، فقد ثبت من دراسة بعض النماذج الانتخابية، انطباق بعض أبعاد الديمقراطية الليبرالية على الانتخابات البرلمانية في إيران من حيث ضمان المشاركة السياسية وانخراط المواطنين بالعملية السياسية، وتمكين التيارات السياسية بما تتضمنه من جمعيات وأحزاب من المشاركة في صنع القرار

السياسي، على الرغم أن إيران تتبنى نموذجها الخاص بشأن الديمقراطية والمتمثل بالديمقراطية الدينية القائمة على الشورى والمشاركة وقد استسقت هذا النموذج من خصوصية التجربة الإسلامية والمنظومة القيمية في إيران، لذا في أحيان كثيرة لا يروق للمقيمين للوضع الديمقراطي الإيراني من منظور الديمقراطية الليبرالية ولكن في حال تقييمها من منظور الديمقراطية الدينية، سرعانما سيتضح اتسامها بالديمقراطية وفق مقاييس إيران الخاصة.

كما وقد ثبت نتيجة اعتماد معايير مثل نسب الترشّح والإقبال وغيرها أن الانتخابات قناة فاعلة للمنافسة بالاستناد إلى النتائج التي أظهرت أنّها واقعيه وذات مصداقيه ومصانه بحكم القانون ودستورية وشرعية أيضاً، وتتم بأجواء من الحرية المقبولة لكون انتخابات مجلس الشورى تتم بالاختيار وليس بالتعيين عكس بعض المؤسسات مثل مجمع تشخيص مصلحة النظام، وبالتالي إنّ هذه الانتخابات هي أحد أسس استمرار "النظام السياسي الإيراني بوصفه مجموعة من المؤسسات الاجتماعية التي تُعنى بصياغة الأهداف العامّة للمجتمع، وتصبغ عليه الشرعية السياسية والدستورية وأحد عوامل الاستمرار والاستيعاب الشعبي الراغب بالعمل السياسي ومصداقيه اقتران العمل السياسي بالمضامين الدستورية، وفق الكيفية والذاتية والتراتبية المحدّدة، والتي تتم بشكل سلمي وتداول الدراماتيكي تلقائي بعيداً عن الضغط الأمني والسياسي، ونتيجة ما سلف إن التنافس السياسي على المستوى البرلماني بين التيارين المحافظ والإصلاحي هو حقيقة واقعية في إيران رغم تشكيك الدول الغربية التي تتبنّى نهج عدائي ضد إيران، وبإمكان إيران استخدام العملية السياسية البرلمانية ضمن حملات إعلامية مضادة للرد على الحملات الغربية السياسية ضدها.

وعلى العموم اخذت دراسة الباحث مسارين أولهما: إثبات أن هناك انتخابات فعليه لا شكليه، وثانيهما: تقييم التنافس السياسي في إيران استناداً إلى الانتخابات البرلمانية كأساس أو معيار لأثبات فعلية الانتخابات ومصداقيه التنافس. ويبقى موضوع التنافس السياسي سواء اعلى المستوى البرلماني أو الرئاسي؛ موضوعاً قابلاً للدراسة من زوايا متعدّدة مثل أثر الانتخابات في عكس الواقع السياسي لإيران أو اتخاذها أنموذجاً كمادة

اعلامية لمواجهه الدعاية الغربية الإعلامية ضد إيران أو مدى التقيّد بالدستور أو معايير المرونة الحركية في النظام السياسي الايراني.

النتائج والتوصيات:

1. بخصوص السؤال الرئيسي فقد ثبت للباحث بناء على خطة البحث التي أتبعها صحة الفرضية القائلة أنّ الانتخابات البرلمانية في إيران من القنوات الدستورية الفاعلة التي تتنافس عبرها التيارات السياسية للوصول إلى مجلس الشورى الذي يقوم بأدوار متعدّدة في عملية صنع القرار السياسي بموجب الدستور الإيراني المعدّل عام 1989م والمكفولة قانونياً وفق ترتيبة خاصّة للسلطة التشريعية في النظام السياسي الإيراني.

2. بخصوص السؤال الأول يُنظر إلى الأصوليين والاصلاحيين على أنهما التيارين المحوريين في إيران، حيث ينقسم غالبية الشعب الإيراني المنخرط في العملية السياسية ضمن هذين التيارين على الرغم من وجود تيار وسط التيار المعتدل إلى أنّه أقرب إلى التيار الاصلاحي بأفكاره ومواقفه السياسية علماً أنّها زين التيارين يتشكلان من جملة من الجمعيات والجماعات والاحزاب السياسية دون أن يعني سيطرتها هذين التيارين على الشارع الإيراني، اقتصار عملية المنافسة السياسية عليهما إذ أن هناك نسبة من المستقلين رغم قلتهم والمنتمين إلى اتجاهات متعدّدة أخرى.

3. يتمثل جواب التساؤل الثاني بكون تنظيم إجراء الانتخابات بكل تفاصيلها مهما دقّت وصغرت، محدّده مسبقاً بناءً على ما حدّده الدستور الإيراني المعدّل عام 1989، فقد نص على طريقة الانتخابات ومدّة ولاية رئيس المجلس وهيئة الرئاسة وعدد اللجان، والشؤون المرتبطة بمناقشات المجلس، والانضباطات

بما في ذلك أسماء الوزارات والهيئات المعنية بمتابعة، وتسيير شؤون الانتخابات من مرحلة الترشيح إلى غاية صدور النتائج.

4. بخصوص التساؤل الثالث فإن عمليه صياغة البرامج الإنتخابية لكلا التيارين تعتمد على أساس رؤية ومواقف كلاهما من مجمل القضايا الهامّة التي تشغل الساحة السياسية الإيرانية، الأمر الذي يحتّم اشتداد المنافسة بين التيارين تبعاً لاختلاف برامجهما الانتخابية الناجمة عن خصوصية التوجّهات السياسية لكل تيار على حده.

5. أظهرت عمليه تحليل بعض نماذج الانتخابات البرلمانية في إيران هناك إقبال شعبي على الترشّح والمشاركة السياسية بهدف المساهمة بإدارة شؤون الدولة الإيرانية، كما أظهرت نوع من المنافسة الشديدة بين التيارات المعنية، وإفساح المجالات للمستقلّين مع جهد سياسي وقانوني وأمن ومراقبه قيادية لضمان سير العملية الانتخابية وفق الأطر الدستورية والقانونية المرسومة لها.

6. من أجل تقييم فاعليه الانتخابات البرلمانية كقناه للتنافس السياسي بين المحافظين والإصلاحيين، قام الباحث بوضع مجموعة من المعايير من قبيل وجود مكانة مصانة قانونياً للمستقلين والأقليات الدينية، وجود انقسامات سياسية مؤثّرة على المشهد الانتخابي، حالات التوازن في توزيع المقاعد بين التيارين المتنافسين، وفعالية الدور السياسي للبرلمان في الحياة السياسية الإيرانية، ومساهمة مجلس الشورى في صنع السياسات العامّة، وتم التوصّل إلى أنّ الانتخابات قناة قانونية وشرعية منصوص عليها دستورياً، وهي قناة تستوعب حالة التنافس بين التيارين وتنظّمها بمثابة طريق شرعي للوصول إلى مراكز صنع القرار ومساهمة مرشحي واتباع التيارين في إدارة شؤون الدولة

بما يكرس في النهاية حالة المشاركة السياسية الفاعلة في إيران والتي تعتبر بدورها دليلاً على الحالة السياسية العامّة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

7. حول التساؤل الدائر عن حقيقة التنافس السياسي في إيران: فإنّه يمكن القول أنّ مؤشرات مثل نسبة المسجلين ونسبة الاقبال الشعبي تدل على أن المشاركة السياسية أمرٌ واقعيٌ ومتاحٌ، وبالتالي منافسة حقيقية وهي بدورها مؤشر على حيوية النظام السياسي الإيراني ومرونة الممارسة السياسية دون أن يغيب عنا أن وجود تجاوزات أثناء الانتخابات هي ظاهره عامه لدى دول العالم اجمع جمعاء.

قائمة التوصيات:

1. عدم التضييق على التيار الإصلاحي جراء آرائه القريبة من الليبرالية، وعدم ربط ذلك بشرعية "النظام السياسي الإيراني" نظراً لتفاوت مؤشرات المشاركة والدعم السياسي.
2. ضرورة معالجة الأليات القانونية الخاصة بقبول طلبات المترشحين كـ " **الرقابة الإستصوابية** " التي تلعب دوراً سلبياً فيما يتعلق بتوسيع نطاق المشاركة الشعبية، والتي يجب القيام بمراجعتها في البرلمان الإيراني نظراً لما تسببه من عزوف المواطنين من مختلف التيارات في الانتخابات البرلمانية.
3. تجنب سيطرة " اللون السياسي الواحد" على مؤسسات الدولة في إيران، نظراً لنتائجها الكارثية على العملية الانتخابية ككل مع الحرص على المشاركة المتوازنة بين التيارات السياسية كافة.

4. تمعن السياسات الحكومية بالمخاطر الاجتماعية والثقافية لخطر الانتماءات الضيقة كالقبلية والمحلية التي تشهدها الانتخابات البرلمانية علاوة على التحزبات السياسية والتعصب لتيارات معينة.

5. التركيز على المدن الأطراف ودورها في السلوك السياسي الانتخابي نظراً لأن التنافس السياسي بين التيارين المحافظ والإصلاحي يكون على أشده في العاصمة طهران عكس المدن الأخرى.

6. تنظيم حملات إعلامية حكومية لاستغلال أثار الظروف الإقليمية والدولية في الحشد الشعبي للمشاركة بالعملية الانتخابية البرلمانية والرئاسية على حد سواء بما يسهم بنقل إيران لمراحل سياسية متقدمة.

قائمة المراجع والمصادر:

1. وداد ،غازي، 2007 **- النظام السياسي الايراني بين المحافظين والاصلاحيين**، مجلة جامعة المستنصرية، العدد (24)، ص 273 -275
2. الصمادي، فاطمة،2012 **- التيارات السياسية في إيران.** المركز العربي للدراسات، بيروت، الطبعة الأولى، ص 78.
3. عتريس، طلال، 2006 - **الجمهورية الصعبة (إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية) .** دار الساقي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص50 -65
4. **المرجع السابق**، ص 50 - 55
5. دارابي، علي،2014 - **سياسات أهل الفيضية: مراجعة حول نقد وأداء مجمع رجال الدين المقاتلين طهران.** دار انتشارات سياست، طهران، الطبعة الأولى، ص 153 - 154.
6. إياد عابد، البديري ، 2008 - الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي دراسة جيو بولوتيكية. **مجلة القادسية للعلوم السياسية**، المجلد 11، العدد 3، 2008، ص 343.
7. نامي، سعد - ظاهرة التيار الإصلاحي في إيران واتجاهاتها. **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد: 48، السبت 10 أكتوبر 2009م، ص 3.
8. المرجع السابق، ص6.
9. أنظر: مقال بعنوان: مجلس الشورى الإسلامي في إيران.. واجباته وصلاحياته ، وكالة مهر ، 3/31/ 2024م، متاح على الرابط : https://ar.mehrnews.com/news/1941600/%
10. مزوزي ، عبلة، 2010- العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة. ، **رسالة ماجستير** ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة ، ص 32.
11. Mackey, Sandra **The Iranians : Persia, Islam and the Soul of a Nation**, New York : Dutton, c1996. p.150-55
12. الموسوي، سيد حسين،2005- إيران في عهد نجاد: نحو سياسة أكثر براغماتية. **مجلة شؤون الأوسط**، العدد (119)، بيروت، صيف 2005، ص76.
13. المادة (66)، **الدستور الإيراني**، الفصل الرابع: مجلس الشورى الإسلامي، المادة (66) - (69).
14. إنظر: الغرفة البرلمانية: مجلس شورى إسلامي؛ الانتخابات التي أجريت في عام 2000" ، **منشورات الاتحاد البرلماني الدولي** ، تاريخ تاريخ النشر:29 /يوليو /2017م.
15. سامي، "انتخابات 2000 م في إيران"، **مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية**، الطبعة الأولى: آذار / مارس 2000م، ص 4.
16. بيشتي ، إبراهيم، **تقرير بعنوان: إيران عن صفوف الجماعات السياسية في الانتخابات البرلمانية**، صدر في تاريخ 30 مارس 2016م.

17. شاووا بخاش،2001- "الإصلاحيون والمحافظون والانتخابات البرلمانية الإيرانية". دار النشر غير مذكور، نيويورك، الطبعة الأولى، ص 29-30.
18. إرفاند أبراهاميان،1982- **إيران بين ثورتين.** مطبعة جامعة برينستون، الطبعة الأولى،ص 190.
19. المرجع السابق، ص 85- 87.
20. المرجع السابق، ص 88.
21. تعود هذه الإحصائيات إلى **بوابة بيانات العلوم الاجتماعية في إيران**، قدمتها جامعة برينستون عى يد عدد من الباحثين المختصين في الشؤون الاجتماعية والشأن الإيراني بشكل خاص.
22. تم أخذ المعلومة من: " الانتخابات البرلمانية 1980م ، **بوابة بيانات العلوم الاجتماعية في إيران** ، جامعة برينستون ، تاريخ النشر في 10 أغسطس 2015م.
23. إحتشمي ، أنوشيروان ،2017- **سياسة الجمهورية الإسلامية إيران: عالقة في مرحلة انتقالية.** الشرق المعاصر: تايلور وفرانسيس، الطبعة الأولى: (2017)، ص. 101-102.
24. Juan, Cole, 2008- **Iran: A Brief History. Oxford University Press**, USA, first edition, pp. 67-72
25. Written by Nancy M. Baker, (2016) - Book "Representation of Minorities in Elections". Publisher: Cambridge University Press, first edition, Washington, p100 - 115
26. دارابي، علي،2014 - **سياسات أهل الفيضية: مراجعة حول نقد وأداء مجمع رجال الدين المقاتلين طهران.** مرجع سابق، ص 160 -163
27. فريدون، وهيدي،1995- **"السياسة الإيرانية بعد الثورة الإسلامية".** دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ص 350- 365.
28. **انظر: وكالة وطن للأنباء**، الشورى الايراني يقر قانوناً لمكافحة "الإرهاب الأميركي" في المنطقة، تاريخ النشر 2017/8/13م ، متاح على الرابط الكتروني: https://www.wattan.net/ar/news/211487.html
29. **نقلاً عن إذاعة طهران**، الرئيس الايراني يرفع للبرلمان مشروع قانون إحالة النزاع بين ايران و كوريا الجنوبية إلى التحكيم ، السبت 29 يوليو 2023، متاح على الرابط الكتروني: https://arabicradio.net/news/168370
30. نقلاً عن: **الموقع الكتروني لقناة الميادين**، "الشورى الإيراني" يصادق على قانون "الإجراءات الاستراتيجية لإلغاء العقوبات" ؟، تاريخ النشر 1 كانون الأول 2020م، متاح على الرابط الكتروني: https://www.almayadeen.net/news/politics/1439967
31. UN Human Rights Office Working Paper "Political Participation of Minorities" 2019, (Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights - OHCHR).